

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٤١٢**

الثلاثاء، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أدوم	(كوت ديفوار)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	إثيوبيا	السيد جيبرو
	بولندا	السيد ليفيتسكي
	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد تينيا
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غاسري
	كازاخستان	السيد عمروف
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (S/2018/1031)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد إشادة صادقة بالنيابة عن المجلس، بسعادة السيد ما جاوشو، الممثل الدائم الصين، على عمله رئيسا لمجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وإنني لعلى ثقة بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب للسفير ما جاوشو وفريقه عن عميق التقدير على المهارة الدبلوماسية العظيمة التي أظهروها في إدارة دفة أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (S/2018/1031)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد كريم أسعد أحمد خان، المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق المنشأ عملا بالقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/1031، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

أعطي الكلمة الآن للسيد خان.

السيد خان (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لمن دواعي الشرف الكبير والامتياز أن أعرض التقرير الأول المقدم من فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المدعى ارتكابها من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، المعروف أيضا باسم داعش (انظر S/2018/1031). ونعتزم اليوم عرض رؤيتنا الاستراتيجية الأولية والتقدم المحرز حتى الآن في تحقيقها وأولوياتنا الرئيسية فيما نواصل الآن الأعمال التحضيرية في العراق قبل بدء أعمال التحقيق الأكثر موضوعية وجدية في مطلع العام المقبل.

غير أنني أود البدء بأمر بديهي، لكنه أمر يتطلب منا جميعا، في العرض الذي أقدمه باحترام، التوقف للتفكير. وهو الإشادة بالشجاعة والمثابرة اللذين لا يعرفان الكلل والاعتراف بالمعاناة الهائلة للناجين من جرائم داعش.

إن جلدهم في الوقوف بحزم ومثابرتهم جانب يجب التنويه به وألا يغيب عن أذهاننا. وفي إطار هذا المسعى، بطبيعة الحال، فإن وحدة ومثابرة شعب العراق في هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية من حيث الأراضي التي كانت خاضعة لسيطرته جانب تجب الإشارة إليه.

وفيما طُرد تنظيم الدولة الإسلامية من معاقله، بات نطاق وحجم الأعمال الشنيعة التي اقترفها واضحاً بشكل مأساوي اليوم أكثر من أي وقت مضى. لقد كشفتْ شهادة إثر أخرى للشهود انتهاكات وفواحش لا يمكن تخيلها. لقد سقط الآلاف

من إخواننا من بني البشر – من الرجال وآلاف مؤلَّفة من النساء والأطفال – ضحايا على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية وباتوا شهوداً على أفعاله. وبفضل القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، استجاب مجلس الأمن بالإجماع وبصوت واحد واضح لطلب المساعدة، الذي أطلقته حكومة جمهورية العراق لدعم جهودها الرامية إلى محاسبة تنظيم الدولة الإسلامية.

وإذ لاحظ المجلس أن الأعمال الإرهابية لتنظيم الدولة الإسلامية شكلت تهديداً للسلم والأمن الدوليين، فقد طلب إنشاء فريق تحقيق من أجل دعم الجهود المحلية الرامية إلى إرساء المساءلة، وكلفنا بجمع الأدلة بشأن ما ارتكب في العراق من جرائم قد تشكل جريمة إبادة جماعية أو جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب وتجميعها وتحليلها وتخزينها. وبالإضافة إلى ذلك، شدد المجلس على أنه سيُطلَبُ مني، بصفتي المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق، تعزيز المساءلة في جميع أنحاء العالم عن جرائم داعش والعمل مع الناجين على نحو يتسق مع معايير حقوق الإنسان الراسخة الآن وأفضل ممارسات الأمم المتحدة. كان ذلك لسبب ملزم واحد ولغرض واحد – هو التأكد من الإقرار بتلك الجرائم داخل البيئة النظامية للقانون. نوقش هذا الجانب بمزيد من التفصيل في تقريرنا (انظر S/2018/1031) المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

وإذ أنتقل إلى الموضوع التالي في هذه الإحاطة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا للمجلس ولحكومة العراق على الثقة الكبيرة التي وضعها في فريق التحقيق في تلك الولاية الهامة، ولأكرر ما ينبغي أن يكون واضحاً، وهو التزامنا المطلق في إظهار الإخلاص للولاية وللقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) في محاولة للتأكد من أن من ارتكبوا هذه الأعمال يخضعون للتحقيق والملاحقة وفقاً لأفضل ممارسات الأمم المتحدة والقانون الدولي حتى نتمكن من الوفاء بالولاية المنوطة بنا.

وقد اضطلع فريق التحقيق، منذ بدء أنشطته الرسمية في ٢٠ آب/أغسطس، بالأعمال التحضيرية الرئيسية، وفقاً للولاية التي نص عليها المجلس، من أجل توفير ما نأمل أن يكون أساساً متيناً لبدء أنشطة التحقيق في أوائل العام المقبل. ونتيجة لهذه الجهود واستناداً إلى الدعم المقدم من الشركاء الرئيسيين داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك – ويجب الاعتراف بذلك – المكتب التنفيذي للأمين العام وإدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني، فضلاً عن دعم غير محدود من مكتب الشؤون القانونية، جرى نشر فريق التحقيق بنجاح في العراق في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر.

ولدى الاضطلاع بالأنشطة التحضيرية الواردة في تقريرنا الأول، استرشدنا دائماً بقاعدتين أساسيتين. أولاً، يجب أن يعمل الفريق بوصفه آلية مساءلة مستقلة ومحايدة وذات مصداقية قادرة على تسيير جميع أعمالها وفق أعلى المعايير الممكنة. ثانياً، هناك حاجة إلى كفالة الاضطلاع بعملنا بشكل تعاوني ومتضافر مع حكومة العراق، مع الاحترام الكامل في جميع الأوقات للسيادة الوطنية وبطريقة فعّالة تسخّر المواهب وتتيح الحصول على الدعم من جميع عناصر المجتمع العراقي.

وعلى النحو المبين في القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) والإطار المرجعي لأنشطة فريق التحقيق (S/2018/118، المرفق)، التي وافق عليها المجلس في شباط/فبراير، لا تتعارض تلك المقتضيات مع بعضها ولا تمثّل ثقلاً موازياً لميزان يجب تحقيق توازن دقيق بين كفتيه. بل على العكس من ذلك، يمثّل إنشاء الفريق بصفته كياناً مستقلاً ومحايداً وانخراطه الناجح والهادف مع حكومة العراق وسكان العراق على نطاق أوسع في إطار عمله، حسبما نرى، مبادئ يعزز بعضها بعضاً ستمكّن الفريق، إن تم تسخيرها بفعالية، من التغلب على العديد من التحديات التي ستواجهه في معرض الوفاء على نحو فعال بالولاية التي حددها له المجلس.

وبغية التأكد من أن فريق التحقيق بوسعه أن ييسّر أعماله بطريقة مستقلة ومحايدة، تمشياً مع المعايير الدولية التي أشرت إليها قبل لحظات، فقد سعينا، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من أنشطتنا، إلى إعطاء الأولوية لوضع الأطر اللوجستية والفنية والإدارية الأساسية، التي أُدرجت في الميزانية المقترحة لفريق التحقيق وهي حالياً قيد نظر الجمعية العامة.

وفيما يتعلق بالجانب الأول – ترتيباتنا اللوجستية – حددنا مرافق الأمم المتحدة السابقة من أجل تجديدها والتي ستشكل مقرنا والمبنى الدائم لنا في بغداد، كما وضعت الخطط المتعلقة بالهياكل الأساسية المادية والتكنولوجية اللازمة لدعم المواد والأدلة التي سنتلقّاها ونجمعها أيضاً. ونأمل أن يضمن ذلك فعالية تخزين المعلومات المستندية والرقمية والمتصلة بالطب الشرعي، والتي ستكون أساساً لأي تحقيق سليم وفقاً للمعايير الدولية.

ثانياً، أحرز بعض التقدم أيضاً فيما يتعلق بالإطار الموضوعي. وتم الشروع في وضع إجراءات التشغيل الدائمة المختلفة للأنشطة الرئيسية، بما في ذلك جمع الأدلة والمواد وحفظها وتخزينها، فضلاً عن إدارة المعلومات وتسلسل العهدة. ستكون هذه المسائل بالغة الأهمية لحماية الشهود. وقد بدأ بالفعل الاضطلاع بأنشطة المسح الأولية، لمساعدتنا في تحديد أين يمكن تعيين مكان وجود مواد الإثبات المتوفرة.

كما صرفنا قدراً كبيراً من الوقت في التأكد من أن يتم التقيّد التام بتحذير المجلس وحضه على تجنب الازدواجية، وقد اتخذ ذلك شكل التواصل مع أقسام أخرى من الأمم المتحدة، سواء في مجال مكافحة الإرهاب أو المجالات الأخرى، مثل المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، لكفالة تسخير القدرات والخبرات ومراكز الامتياز الموجودة بالفعل. كل ذلك هو للتأكد من أن الفريق يعمل بفعالية وكفاءة قدر الإمكان ويفي بولايته.

ثالثاً، فيما يتعلق بتشكيل فريق التحقيق، حُددت الاحتياجات بالنسبة لكل من الموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين، وعملية التوظيف الأولية جارية. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد للمجلس أنني أعتقد اعتقاداً راسخاً بأن النجاح في إدماج الموظفين الوطنيين العراقيين من الفئة الفنية في الفريق سيكون أمراً أساسياً.

وسيثري قدراتنا، مما يمكننا من العمل بمزيد من الفعالية في العراق. ونأمل أن نفي على نحو أتم وأكمل بالمسؤوليات التي أوكلها إلينا المجلس.

وفي جميع الأوقات، سيكون هدف منظكتنا هو تعزيز إقامة علاقة تعاضدية بين الموظفين الدوليين والوطنيين، وصوغها في كيان موحد ومتسق ومتماسك يوحده مبدأ مشترك يتمثل في التحقيق، وفقا لأفضل معايير الأمم المتحدة والممارسات الدولية، في الأفعال التي ربما ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية. وإذ نقوم بذلك، يحدونا وطيد الأمل أن نتمكن أيضا من تعزيز قدرة الفريق وأن نساعد في تهيئة قدرات في العراق والوفاء بالولاية بطريقة مستقلة، وهو الأمر الذي نأمل أن يدعم الجهود المستدامة الطويلة الأمد التي يركز عليها العراق لتحقيق المساءلة.

وطوال الفترة التكوينية لعملنا خلال الأشهر الثلاثة الماضية، ما فتئت أؤكد على الضرورة الحتمية والالتزام المطلق لفريق التحقيق بضمان أن تتماشى إجراءاته مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي لا تزال تمثل الأساس الذي يقوم عليه هذا الجهاز، وكذلك بالتقيد بسياسات الأمم المتحدة وأفضل ممارساتها، بما في ذلك فيما يتعلق بنقل مواد الإثبات لاستخدامها في الإجراءات المحلية. وعلى نحو ما أكدت عليه، فإن التزامنا بهذه المبادئ ليس مطلوبا فحسب بموجب القرار نفسه، أو بالأحرى الاختصاصات التي وافق عليها المجلس، بل إنه أمر ضروري أيضا لضمان استمرار دعم المجتمع الدولي ومصداقية هذا العمل.

إن موافقة المجلس بالإجماع وتوافق المجتمع الدولي على الدور الهام والحاسم لسيادة القانون والمساءلة القضائية، في التصدي بصورة سليمة للظواهر التي شهدناها للأسف، لهو إنجاز رائع، يشكل علامة على وحدة المجلس بشأن هذه المسألة ويكشف عن الطابع الإجرامي للأفعال العديدة التي ارتكبها داعش.

وسعيا لتنفيذ الحتمية الثانية المتمثلة في تعزيز الدعم الجماعي لعملنا في العراق، منح فريق التحقيق الأولوية لإقامة علاقات تعاونية مع حكومة العراق نفسها، وكذلك مع الجماعات الدينية والعرقية والكيانات الإقليمية العديدة في العراق. ونتواصل مع الهيئات غير الحكومية وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الوطني ونعتبر، كما يؤكد تقريرنا المكتوب، أن هذا العمل سيكون بالغ الأهمية للنجاح في تنفيذ ولايتنا.

وفي تجسيد لذلك خلال مهمتي الأولية في العراق في آب/أغسطس، اجتمعت مع كبار المسؤولين الحكوميين والعديد من الناجين وجماعات المجتمع المدني، ومع أفراد من الطوائف المسيحية والشيعية والسنية والتركمانية الشيعية والكاكائية والأيزيدية. وخلال تلك المناقشات، أكدت للجميع، أيا كان الحضور وفي أي وقت من الأوقات، أنه لا يوجد تسلسل هرمي للضحايا. وسعيا للوفاء بالولاية التي أسندها إليه المجلس، سيكفل فريق التحقيق أن نركز على الجرائم المرتكبة ضد أي شخص عانى من الجرائم المندرجة ضمن نطاق اختصاصنا على أيدي تنظيم داعش بغض النظر عن الانتماء العرقي لهذا الشخص أو مذهبه الديني.

ومنذ وصولنا إلى العراق في تشرين الأول/أكتوبر، واصل فريق التحقيق العمل مع حكومة العراق بغرض وضع أطر تشغيلية واضحة مع نظرائنا الوطنيين. وفي هذا الصدد، أُجريت بالفعل مناقشات مثمرة مع اللجنة التوجيهية التي تم تعيينها بموجب الاختصاصات المحددة للفريق. ونعمل أيضا لوضع وإيضاح الإجراءات التي ستشكل الركيزة الأساسية لأنشطتنا. ونتواصل بشكل مثمر ومستمر مع القطاعات الأمنية الوطنية ذات الصلة في العراق لضمان تمكن الفريق من القيام بأنشطته بطريقة آمنة ومأمونة.

وفي الأسبوع الماضي، حظيت بشرف وفرصة الاجتماع مع رئيس وزراء العراق، وإنه لشرف عظيم. وأكدت خلال الاجتماع التزام فريق التحقيق بالعمل لدعم السلطات المحلية في العراق للتأكد من تقديم أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية للمساءلة عن جرائمهم. وأنا ممتن لرئيس الوزراء على إعرابه بعبارات قوية للغاية، إن جاز لي التعبير، خلال الاجتماع وبعد ذلك في بياناته العامة، عن دعمه المستمر للقرار ولفريق التحقيق ولتركيزنا على الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وما فعله هو أمر يستحق الثناء.

ويتيح لنا وجودنا في العراق الفرصة لفريق التحقيق لمواصلة العمل مع مختلف مجموعات الناجين وشيوخ القبائل والهيئات غير الحكومية الأخرى. وفي هذا الصدد، أجريت مؤخرا مناقشات متعمقة مع شيوخ قبائل من قضاء سنجار ووضعت خططا لزيارة تلك المنطقة في وقت لاحق من هذا الشهر، بالإضافة إلى مواقع رئيسية أخرى كانت مسرحا لجرائم تنظيم داعش. ومنذ وصول الفريق إلى العراق، واصل أيضا بناء علاقات مع مجموعة واسعة من الدول الأعضاء، بدأ العديد منها هنا في نيويورك. ونتطلع إلى مواصلة تعزيز تلك الروابط من أجل دعم الأنشطة التي كلفنا بها خلال الأشهر المقبلة.

ويتطلع فريق التحقيق الآن إلى مواصلة الأعمال التحضيرية في العراق بغية بدء أنشطة التحقيق في أوائل عام ٢٠١٩. واستنادا إلى الأنشطة التحضيرية التي قمنا بها حتى الآن، وتجسيدا للمشاورات التي أُجريت مع حكومة العراق وغيرها من الجهات المعنية الرئيسية على الصعيد الوطني، أود أن أُبين للمجلس أولويات العمل الرئيسية التالية، والواردة، بطبيعة الحال، بقدر أكبر كثيرا من التفصيل في التقرير.

تتمثل الأولوية الأولى في الانتهاء من تجهيز عناصر البنى التحتية الرئيسية، بما في ذلك أماكن عمل فريق التحقيق والمعدات المادية والتكنولوجية التي أشرت إليها، وهي أمر ضروري لتخزين الأدلة وحفظها.

ثانيا، يجب أن ننتهي من الأعمال الموضوعية الأساسية، بما في ذلك ممارساتنا التشغيلية الموحدة وعملية التوظيف، والتي نأمل أن نتمكن من الشروع فيها بمجرد موافقة الجمعية العامة على الميزانية.

ثالثا، يجب أن نقوم بجمع الأدلة وتجميعها وتحليلها داخل العراق، وأعني بذلك أنه يجب على الحكومة المركزية والسلطات الإقليمية والدول الثالثة والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الدولية والدول المجاورة أن تجمع كل تلك المعلومات بحيث يمكن إخضاعها للتحليل حتى يتسنى تمييز الأنماط، وحتى يمكن أن تؤدي إلى المرحلة الرابعة، التي تتعلق بأنشطة فريق التحقيق لسد الثغرات التي تم تحديدها. وأتطلع إلى تقديم تقريري المقبل في أيار/مايو ٢٠١٩، والذي سيتضمن معلومات مستكملة أوفى عن تلك الأنشطة.

إلا أنني أود أن أكون صريحا مع المجلس بشأن جانب آخر. إن إنجاز هذه الولاية والنجاح في إكمال هذه الأنشطة لا يتطلب الدعم التاريخي والموحد والإجماعي من المجلس فحسب، ولكن أيضا روح الزمالة والتضامن فيما نمضي قدما. ودون الإرادة السياسية والدعم السياسي من جانب الدول الأعضاء، وهما أمر ملموس لحسن الحظ حتى الآن، لن يمكن التغلب على التحديات الكبيرة الواضحة التي تواجه هذه الولاية. وعلى نفس المنوال، وفي ظل هذا التضامن، ستتمكن من خلال إرادتنا الجماعية والموارد المتاحة لدى المجتمع الدولي وداخل الفريق من تجاوز التحديات ولن يكون نطاق الأدلة أمرا مستعصيا.

وبشأن موضوع ذي صلة، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى أن الميزانية المقترحة لفريق التحقيق قد تم تقديمها إلى الجمعية العامة للنظر فيها.

إنني أؤمن إيمانا صادقا بأننا قد قدمنا هيكلا تنظيميا مبسطا جدا بهدف محدود للوفاء بولايتنا. ولا يوجد فائض في تلك الميزانية. وقد صممنا على وجه التحديد قدرة فنية ستمكننا من أن نقوم بعملنا وفقا للمعايير الدولية، وبالتالي، نضمن استخدام الأدلة على أوسع نطاق وممكن داخل العراق، وعلى الصعيد الداخلي، داخل المحافظات في أماكن أخرى. وتستكمل تلك الخطة والاستراتيجية والهيكل التنظيمي بآلية دعم للمهمة صغيرة للغاية تعتمد على الأصول الموجودة للأمم المتحدة داخل البلد لضمان أقصى تركيز للموارد حيثما تدعو الحاجة، وهو العمل الموضوعي للتحقيق في الجرائم نفسها. وآمل أن تجسد الدول الأعضاء الالتزام بالكفاءة في ميزانيتنا المقترحة على نحو إيجابي خلال الأسابيع المقبلة حيث سيتم إقرارها والموافقة عليها.

إضافة إلى ذلك، أود أن أؤكد على الفقرة ١٤ من القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) التي نصت على إنشاء صندوق استئماني. أطلب من الدول أيضا النظر في تقديم مساهمات تكميلية في الصندوق الاستئماني للأنشطة الرئيسية المضطلع بها. ولا تقتصر هذه الأنشطة على الأمن وتكاليف فريق العمل فحسب، بل تشمل عمليات استخراج الجثث وتحليل الحمض النووي وأنشطة دعم الشهود. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد تقديري لما قدمته المملكة المتحدة ومملكة هولندا وحكومة قطر من تبرعات سخية وهامة للغاية حتى الآن. كما أعلم أن العديد من الدول الأخرى تعمل صوب التعهد بمزيد من الدعم.

وفي الختام، أود أن أؤكد للمجلس أن الأعمال التحضيرية التي أنجزها الفريق قد عززت وجهة نظري بأن أهدافنا الأولية المزدوجة – وهي كفالة الاستقلالية والسعي إلى التعاون وإظهار الحياد وتحقيق المشاركة الوطنية – لا تمثل تناقضا. ولا يوجد أي

تناقض في دعم الاستقلال اقترانا بدعم المساءلة الوطنية. والواقع أن العكس هو الصحيح. فلن نتمكن من دعم حكومة العراق والدول الأعضاء الأخرى على أفضل وجه في سعينا المشترك والضروري لتحقيق المساءلة والعدالة إلا من خلال إنشاء فريق التحقيق كمصدر مستقل وموضوعي وموثوق لمواد الإثبات قادر على القيام بعمله بأعلى المعايير الممكنة. والانتهاء من أنشطة التحقيق بالتزامن مع ذلك سيتوقف على كفالة التعاون والدعم والثقة من جميع عناصر المجتمع العراقي.

ومن خلال تسخير تلك العناصر المزدوجة، الدولية منها والوطنية، سنتمكن من الاضطلاع بنجاح بالولاية التي أصدرها مجلس الأمن وتحقيق العدالة لضحايا تنظيم داعش. وإذ نتطلع إلى بدء أنشطتنا التحقيقية في العراق، نسعى إلى خدمة الضحايا وتحقيق العدالة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد خان على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتكرار ما قلته في قاعة المشاورات – نقدم لكم ولبعثتكم تهانينا، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس. ونتطلع إلى العمل معكم ودعمكم. كما نهنئ زملاءنا الصينيين على الطريقة التي أداروا بها الرئاسة في الشهر الماضي.

وأود أيضا أن أكرر الإعراب عن التعازي هنا في هذه القاعة للولايات المتحدة الأمريكية في وفاة جورج، هوربرت ووكر بوش، الذي تشرفت بلقائه في الأمم المتحدة قبل نحو ١٠ سنوات.

وإذ أعود بعقارب الساعة إلى اليوم، أود أن أشكر المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على إحاطته الإعلامية الأولى للمجلس منذ نشر الفريق في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. أعتقد أن الفريق قد بدأ بداية جيدة للغاية ونتطلع إلى أعماله وإحاطاته الإعلامية المقبلة.

قال المستشار الخاص إنه يجب علينا أن نحيي ضحايا عنف داعش على ما قاسوه وما أبانوا عنه من شجاعة بلا كلل. وأعتقد أنه على حق تماما. فتحقيق العدالة والمساءلة للضحايا يجب أن يكون في صميم نهجنا، وأود أن أشيد بالحكومة العراقية الجديدة لالتزامها بدعم أعمال فريق التحقيق. كما نرحب بالدعم المستمر الذي تقدمه للفريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وأود أن أعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها البعثة لتيسير نشر فريق التحقيق في بغداد. ومن الأهمية بمكان أن تكون جميع الجهود في الميدان متكاملة وتتجنب الازدواجية، ويسعدنا للغاية أن تعكس الميزانية المقترحة للفريق أهمية كل الجهود المبذولة التي تكمل بعضها البعض.

وقد أثلج صدرنا رؤية أعمال الفريق حتى الآن، ونرحب بمساهمات حكومة العراق والبعثة والدول الحليفة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة في دعم فريق التحقيق.

أعتقد أنه من الأهمية بمكان أن ننفذ المراحل الأولى بشكل صحيح، بما في ذلك من خلال إنشاء آلية للتعاون بين فريق التحقيق وحكومة العراق. ويكتسي ذلك أهمية لجمع الأدلة بسرعة ودقة، كما سيساعد على كفالة استخدام الأدلة بشكل ملائم أمام المحاكم. وسيعتمد ذلك بالطبع على العلاقة التعاونية والقائمة على الاحترام المتبادل، التي نثق في إقامتها.

وتتفق المملكة المتحدة إلى حد كبير مع الرؤية الاستراتيجية في المبادئ التوجيهية المتعلقة بأولويات الفريق المباشرة. لقد كان من دواعي سرورنا أن نرى تركيزاً قويًا جدًا على المشاركة مع حكومة العراق. ومن الواضح أن ذلك سيكون حاسما لنجاح عمل الفريق، ونشجع اللجنة التوجيهية التي عينتها حكومة

العراق على الاجتماع بانتظام مع فريق التحقيق، ولا سيما خلال هذه المراحل المبكرة من التنفيذ.

وقد أشار المستشار الخاص إلى أهمية التبرعات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني المنشأ عملا بالقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧). وأود أن أكرر ذلك. ونعتقد أنه يجب أن يشمل أيضا التبرعات المقدمة إلى فريق التحقيق في شكل الخبرات والمهارات. وأود أن أشيد بقطر وهولندا لتبرعاتهما السخية. وقد قدمنا تبرعات إلى الصندوق الاستئماني وسنظل ملتزمين بدعم فريق التحقيق في الاضطلاع بولايته.

وبالعودة إلى النقطة التي بدأت بها، يظل تحقيق العدالة للضحايا في صميم هذا القرار. ومن الأهمية بمكان أن يساعد فريق التحقيق في ضمان المساءلة لضحايا الجرائم الفظيعة التي ارتكبتها داعش لوضع حد لمعاناة الضحايا – بمن فيهم النساء والأطفال والأقليات.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أؤكد مجددا في القاعة المفتوحة تهانينا لكوت ديفوار على تولي رئاسة مجلس الأمن وشكرنا وتهنئتنا للصين على رئاستها الممتازة للمجلس في تشرين الثاني/نوفمبر.

وأهنئ أيضا المستشار الخاص خان على تعيينه. وأشكره على حضوره شخصيا اليوم لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن للمرة الأولى. إن الولايات المتحدة تتطلع إلى العمل معه بشكل وثيق من أجل الوفاء بالولاية البالغة الأهمية لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وفي العام الماضي، طلبت حكومة العراق المساعدة في الجهود التي تبذلها لمساءلة أفراد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عن الفظائع. وسارع أعضاء المجلس بالاستجابة، إدراكا لأهمية تلك الحقبة في تاريخ العراق الثري، باتخاذ القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) بالإجماع. لقد برهن التاريخ على أن جمع الأدلة السريع والفعال عقب ارتكاب الفظائع له أهمية حاسمة في القدرة على التعافي والمضي قدما.

إن اكتشاف أكثر من ٢٠٠ مقبرة جماعية تضم رفات ما يصل إلى ١٢ ٠٠٠ شخص في الآونة الأخيرة يجعل مناقشات اليوم في المجلس ذات أهمية أكبر.

ويسرني أن أعلن اليوم أن الولايات المتحدة تنوي التعهد بمليوني دولار لدعم الجهود التي يبذلها فريق التحقيق. ونشكر الذين أسهموا بالفعل، بما في ذلك المملكة المتحدة وقطر وهولندا، وندعو البلدان الأخرى إلى الإسراع في تقديم الدعم له فيما يبدأ الاضطلاع بولايته. وبطبيعة الحال، المال وحده لن يضمن فعالية جمع الأدلة. ونحث حكومة العراق الجديدة على مواصلة العمل أيضا عن كثب مع فريق التحقيق. ويمثل اجتماع السيد خان مع رئيس وزراء العراق عادل عبد المهدي خطوة هامة على طريق بدء تلك المحادثات.

لم تسلم أي شريحة من شرائح المجتمع العراقي من إرهاب تنظيم الدولة الإسلامية، ومن المهم إعداد سرد متوازن ودقيق للأحداث. سوف يعطي ذلك صوتا لجميع العراقيين، بمن فيهم أفراد كل الجماعات الدينية والعرقية في العراق التي تعرضت لجرائم يعجز عنها الوصف. إن تعيين خبراء عراقيين في فريق التحقيق، يعملون جنبا إلى جنب مع الخبراء الدوليين، سيكون حاسما لنجاحه. وفي الوقت نفسه، سيتعين على حكومة العراق توفير الحيز للفريق كي يعمل بفعالية. والاستقلال والحياد أمران ضروريان لمصداقيته في المرحلة المقبلة. وتماشيا مع جهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز الاتساق والتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة، سيكون من الضروري أيضا أن يعمل الفريق بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وغيرها من مكاتب الأمم المتحدة ذات الصلة، فضلا عن مجموعات المجتمع المدني، بهدف تنسيق الجهود في الميدان.

ولا بد أن تقابل الجهود التي يبذلها الفريق تدابير لحماية ودعم أسر الضحايا والناجين من الجرائم البشعة، الذين ما زالوا يعانون من الصدمات النفسية جراء التجارب المروعة التي مروا بها.

هناك الكثير مما يبعث على التفاؤل بشأن العراق اليوم. نحن نرى مستقبل العراق في أشخاص مثل نادية مراد، التي تكرس مؤسستها، مبادرة نادية، جهودها لمساعدة النساء والأطفال الذين يقعون ضحايا لجرائم الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية والاتجار بالبشر. ومن خلال جهودها، ساعدت نادية مئات النساء والأطفال العراقيين على التعافي وإعادة بناء حياتهم، وقد ضربت مثلا للعديد من العراقيين الذين يتبعون خطاها. لقد كان لها أثرٌ كبير جدا على الحوار العالمي حول إنهاء استخدام العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب. وتهنئها الولايات المتحدة على منحها جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٨. ونادية هي من بين العديد من العراقيين الذين دعوا بشجاعة أعضاء المجلس إلى العمل معا واعتماد القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) بالإجماع. ويظل حضور المستشار الخاص خان حفل تسلم نادية لجائزة نوبل مثالا هاما على الدور الجديد للأمم المتحدة في السعي إلى تحقيق العدالة لنادية والعديد من العراقيين أمثالها. ونود مرة أخرى، أن نشكر حكومة العراق وفريق التحقيق على اتخاذ خطوات هامة صوب إثبات أن العدالة لا يمكن أن تكون بعيدة المنال أبدا. وستتم محاسبة تنظيم الدولة الإسلامية، بشكل نهائي، عن جرائمه الكثيرة المرتكبة ضد الشعب العراقي.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر، والممثل الدائم الصين على الإدارة الناجحة لأعمال المجلس في الشهر المنصرم. كما نشكر السيد خان على تقريره الأول للمجلس (انظر S/2018/1031) عن أنشطة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

يشدد القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) على الطابع العالمي للتهديدات التي يشكلها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). ولذلك، من الأهمية بمكان أن يشكل أعضاء المجلس جبهة موحدة في التصدي لهذا الشر. لا يمكن أن تكون هناك معايير مزدوجة في تلك المكافحة، بما في ذلك ما يتعلق بإقامة العدالة. نحن نعتقد اعتقادا راسخا أن الجرائم التي ارتكبها إرهابيو تنظيم الدولة الإسلامية يجب ألا تمر دون عقاب، أينما ارتكبت. ومع ذلك، فإن حكومات الدول التي تضررت من جراء تلك الجرائم هي التي تضطلع بالدور الرئيسي في إخضاعهم للمساءلة. وفي ذلك الصدد، يؤكد القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، الذي يمثل الأساس لإنشاء فريق التحقيق، على أنه يجب على الفريق أن يعمل مع الاحترام الكامل لسيادة العراق وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة في إقليمه. ويحدونا الأمل في أن تكون هذه الأحكام أساسا لا جدال فيه لعمليات فريق التحقيق.

وينبغي أن نشير إلى أن إنشاء الفريق بناء على طلب الدولة المتضررة ابتكار من نوع جريئ من جانب المجلس الأمن له جوانب جديدة كثيرة. أولا إن الفريق، كهيئة، ليس هيئة قضائية أو هيئة ادعاء، وإنما مجرد هيئة لأغراض توثيق الأدلة. وعلاوة على ذلك، فإن الأدلة التي سيجمعها سيتم الاحتفاظ بها في العراق، واستخدامها من قبل النظام القضائي العراقي وغيره من الهيئات القضائية الوطنية حصرا، لدى الاتفاق مع بغداد. وللأسف، فمن النادر أن تؤخذ آراء الدول المعنية في الحسبان بعناية. ولنأخذ مثالا، الهيئة الخاصة بسورية ولها وظائف مماثلة – الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، والتي جاءت نتيجة لمقرر غير شرعي للجمعية العامة – ولم يخطر ببال من يسمون بالقائمين على

صياغته الدخول في حوار مع دمشق وتجاهلوا تماما صلاحيات مجلس الأمن. نود أن نحذر قيادة فريق التحقيق من إجراء أي اتصال مع تلك الآلية غير المشروعة.

وننوه باستعداد السيد خان للعمل بصورة بناءة من أجل تنفيذ الولاية المسندة إليه، التي ننظر إليها، أولا وقبل كل شيء، في سياق القانون الجنائي وليس القانون الدولي الإنساني. لقد خلصنا من تقريره إلى استنتاج أن مهمته تحظى بالدعم داخل المجتمع العراقي، ويحدونا وطيد الأمل أن تتم مواصلة هذا النهج ونرحب بجميع الخطوات المتخذة في هذا الاتجاه.

ونتوقع أن تجرى عمليات فريق التحقيق بطريقة محايدة وشفافة تتماشى تماماً مع القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، الأمر الذي من شأنه أن يسهم مساهمة مجدية في الجهود الرامية إلى إخضاع إرهابيي تنظيم داعش للمساءلة عن الجرائم التي ارتكبوها على الأراضي العراقية. يكتسي ذلك أهمية فيما يتعلق بتعزيز مكافحة الأنشطة الإرهابية في العراق. لقد سددت ضربة قاصمة لما يسمى بخلافة تنظيم الدولة الإسلامية، ويرجع الفضل في ذلك جزئيا إلى المكافحة التي لا هوادة فيها ضد الإرهاب التي تقوم بها السلطات في سورية المجاورة للعراق، بمساعدة من الاتحاد الروسي. بيد أنه على الرغم من ذلك، لا يزال تنظيم الدولة الإسلامية ناشطا في عدد من المحافظات العراقية ويستمر في تنفيذ الهجمات الإرهابية وغير المتناظرة.

ومن جانبنا، سنستمر في تقديم المساعدة إلى السلطات العراقية على الصعيد الأمني، سياسيا وعمليا، وكذلك العمل على تطبيع الحالة في الأجل الطويل. وسنواصل المساعدة على تعزيز الجيش العراقي، بما في ذلك من خلال التنسيق بشأن مسائل الأمن الإقليمي عن طريق المركز الإعلامي الرباعي في بغداد، ونعتزم توسيع نطاق التعاون الثنائي على الجبهات الأخرى كذلك.

في الختام، أود أن أقول إننا نريد أن نرى العراق دولة قوية واحدة ومستقلة ومزدهرة تعيش في كنفها جميع فئاته العرقية والدينية المختلفة في سلام ووئام. ونعتقد أن جميع المساعدات الدولية، بما في ذلك من فريق التحقيق، يجب أن تكون جزءا من الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، وأقصر طريق لتحقيق ذلك هو من خلال عمليات مصالحة وطنية قوية.

السيدة غريغوار فان هارين (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، وفريقكم على تولي رئاسة المجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. يمكنكم التعويل على دعمي الكامل ودعم وفد بلدي بأكمله. أود أيضا أن أشكر الوفد الصيني على إدارة أعمال المجلس بمهنية خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

كما أود أن أكرر ما قاله وفد المملكة المتحدة من حيث تقديم تعازينا في وفاة الرئيس السابق للولايات المتحدة، جورج هوربت ووكر بوش.

وأود أن أشكر المستشار الخاص خان على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات، وأن أرحب به فيما يخاطب المجلس للمرة الأولى.

أود أن أركز على ثلاثة جوانب اليوم: أولا، دعم عمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام؛ وثانيا، حماية ودعم الناجين والضحايا؛ وثالثا، المساءلة.

أولا، نرحب ببدء عمل السيد خان وفريقه وكنا نتطلع إلى هذه المناقشة ونؤيد الأولويات المحددة على النحو الوارد في أول تقرير له (S/2018/1031). وتهتم حكومة بلدي بشدة بضرورة تحقيق المساءلة عن الجرائم الفظيعة التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. فهذه جرائم قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية،

كما ذكر السيد خان في إحاطته الإعلامية. وندرك أن تحقيقاته ستبدأ في عام ٢٠١٩، وأن المهمة التي تنتظره والحكومة العراقية مهمة هائلة. واستمرار دعمها وتعاونها أمر في غاية الأهمية بالطبع، لا سيما في السياق الأمني الصعب. ونتوقع أن يقيم فريق التحقيق علاقات عمل فعالة، تتسم بالتكامل، مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

لقد اتخذ المجلس القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) بالإجماع، وهو أمر جدير بالملاحظة. وأود أن أكرر التأكيد على أن السيد خان لا يزال يحظى بالدعم الكامل لمملكة هولندا في إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الفظيعة التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية. وهذا هو السبب في أن حكومة بلدي أعلنت عن تقديم مساهمة مالية لدعم فريق التحقيق. ونحث الدول الأخرى، التي لم تفعل ذلك بعد، على أن تحذو حذونا.

ثانيا، أريد أن أتكلم بشأن حماية ودعم الناجين والضحايا؛ في غضون أسبوع من اليوم، تتسلم نادية مراد جائزة نوبل للسلام في أوسلو – تقديرا لعملها النشط، الذي سلط الضوء على بعض أفظع الجرائم التي يمكن تخيلها. فقد منحت صوتا لضحايا العنف الجنسي والجنساني والطائفة الأيزيدية ولغيرهم من الضحايا العراقيين.

وكتب السيد خان أن الناجين والضحايا ينبغي أن يكونوا في صلب عمل فريق التحقيق. ونحن نتفق مع ذلك تماما ويسعدنا أن نرى استخدام المساعدة التي تعهدنا بتقديمها لتوفير الدعم النفسي المتخصص والمساعدة للشهود والضحايا. وعندما يعمل فريق التحقيق بصورة كاملة في عام ٢٠١٩، فإن قدرته على بناء علاقات مع الفئات المتضررة – وخاصة النساء – ستكون أمرا بالغ الأهمية. وإقامة اتصالات شاملة للجميع مع المجتمعات المحلية وموجهة إليها هو جانب هام من جوانب عمله.

ونعول على الفريق لتأمين وجمع الأدلة وحفظها، تمشيا مع المعايير الدولية؛ وتوفير الحماية للشهود الذين واتتهم الشجاعة الكافية للتكلم وضمان أوسع استخدام للأدلة التي يتم جمعها؛ وتقديم معلومات للأسر التي فقدت أحباءها؛ وأخيرا، المساعدة على إظهار حجم الفظائع التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية وأيديولوجيته الخسيسة بغية تفادي سقوط ضحايا جدد له.

ثالثا، لقد تكلمت عن الحاجة إلى تحقيق المساءلة للأفراد والمجتمعات المحلية على حد سواء. وعمل فريق التحقيق والحكومة العراقية بالغ الأهمية في توثيق وكشف حقيقة الأيديولوجية والممارسة البغيضة لتنظيم الدولة الإسلامية ووضعه في مكانه الصحيح من التاريخ مستقبلا، وفي المساعدة على مواصلة التقليل من جاذبيته في جميع أنحاء العالم. وفي نهاية المطاف، لقد أدت أفعال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق إلى أخطر الجرائم. وفي ضوء ذلك، نتطلع إلى أن يدرج العراق الجرائم الدولية في تشريعاته الوطنية. وسيكون ذلك تطورا مهما وإيجابيا للغاية. ومن أجل تحقيق العدالة، وفي نهاية المطاف، المصالحة، نفهم أنه ينبغي عدم استخدام الأدلة التي سيجمعها فريق التحقيق إلا في الدعاوى التي تستوفي أعلى المعايير القانونية الدولية، وأنه لن يجري تطبيق عقوبة الإعدام.

في الختام، أود أن أتمنى للمستشار الخاص خان وفريقه كل التوفيق في المهام الكبيرة والقيمة التي تنتظرهم.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، نهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، ونتمنى لكم كل التوفيق. ومن خلالكم أيضا، نشكر وفد الصين على رئاسته المتميزة لمجلس الأمن في الشهر الماضي.

أضم صوتي إلى من سبقوني في تقديم أحر التعازي وأصدق المواساة إلى الإدارة الأمريكية والشعب الأمريكي في رحيل الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب، والذي كان يوما من الأيام على هذه الطاولة ممثلا دائما لبلده لدى الأمم المتحدة ورئيسا لمجلس الأمن في شهر أيار/مايو ١٩٧٢. ونعزي أسرته الكريمة.

للرئيس الأمريكي الأسبق جورج هوربرت ووكر بوش مكانة خاصة لدى الكويت، قيادة وحكومة وشعبا، لدوره القيادي والتاريخي في حشد الدعم السياسي والعسكري ونجاحه في تشكيل أكبر تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والذي ساهم في تحرير دولة الكويت من الاحتلال في عام ١٩٩١، تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتجسيدا لمفهوم الأمن الجماعي. فهذه المواقف المبدئية والشجاعة للرئيس الأمريكي الأسبق جورج هوربرت ووكر بوش ووقوفه إلى جانب الحق والعدالة لم، ولن، ينساها الشعب الكويتي وستبقى راسخة وعالقة في ذاكرته.

أود، بداية، أن أتقدم بالشكر للسيد كريم أسعد أحمد خان، المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، على إحاطته القيمة حول هذا الموضوع الهام والمعروض أمامنا. ونرحب في الوقت نفسه بتقريره الأول (S/2018/1031) الذي يمثل خارطة طريق عمل الفريق. ونتمنى له ولفريقه كل التوفيق والنجاح في مهمتهم الصعبة والحساسة، والتي نتطلع إلى نجاحها من أجل ضمان تحقيق المساءلة والمحاسبة عن أفظع الجرائم المرتكبة ضد أو بحق الشعب العراقي الشقيق، والتي تمثل جزءا أساسيا من الإطار المنهجي الشمولي للقضاء على الإرهاب.

إن الآلية التي أنشأها القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) هي بمثابة انتصار للعدالة الإنسانية وإنصاف للضحايا، والتي جاءت استجابة للطلب الذي تقدمت به الحكومة العراقية لضمان عدم إفلات مرتكبي الأفعال التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية من العدالة في إطار الاحترام الكامل لسيادة العراق وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة في إقليمه. وإذ ندرك أنه سيشكل عاملا بالغ الأثر في ردع الإرهابيين، يحدونا أمل كبير في أن تسهم الأولويات الاستراتيجية التي حددها فريق التحقيق في تقريره الأول، والتعهدات التي قدمتها الحكومة العراقية لدعم وتسهيل مهمة الفريق الدولي، في محاكمة الجناة وفقا للقوانين والتشريعات العراقية.

ونثمن، هنا، التضحيات الغالية والبطولات التي قدمها أبناء الشعب العراقي الشقيق. واسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة لابنة العراق، نادية مراد، على حصولها على جائزة نوبل للسلام، متمنيا لها دوام التوفيق في حمل رسالتها الإنسانية التي جسدت أعلى معاني البطولة في تضميد الجراح والآلام التي خلفها ما يسمى بتنظيم داعش الإرهابي في جسد العراق، والتي تبعث فينا روح الأمل والتفاؤل.

ساهمت الكويت في مساندة العراق في ظل ما يمر به من ظروف حرجة ودقيقة في إطار التحالف الدولي لمواجهة هذا التنظيم الضال من خلال تقديم الدعم والإسناد اللوجستي، فضلا عن استضافتنا عددا من الاجتماعات الدولية للتحالف. وإدراكا للأعباء والتحديات الجسام التي تواجه العراق الشقيق بعد دحره لما يسمى بتنظيم داعش الإرهابي، فقد بادر سمو أمير البلاد، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، بالدعوة إلى عقد مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق والذي التئم في شهر شباط/فبراير الماضي في الكويت برئاسة مشتركة مع كل من العراق والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي. وقد نجح المؤتمر في جمع تعهدات بلغت ما يقارب ٣٠ بليون دولار أمريكي من الدول المشاركة وممثلين عن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني على شكل قروض تنموية وتسهيلات ائتمانية واستثمارات، والتي من شأنها تحسين الحياة المعيشية وتطوير البنى التحتية وتوفير الخدمات الأساسية لتهيئة بيئة آمنة في المناطق المحررة من قبضة الإرهابيين في العراق.

وختاما، آن الأوان للعراق لأن يستعيد عافيته من بعد ما شهده خلال السنوات الأخيرة من أحداث مؤلمة خلال تصديه لتنظيم داعش. وتجدد الكويت في الوقت ذاته تضامنها

مع العراق، قيادة وحكومة وشعبا، في أي خطوة يخطونها لدحر الإرهابيين، بدءا من تحجيم أنشطتهم وممارساتهم، ووصولا إلى مساءلة مرتكبي تلك الجرائم المروعة وتقديمهم للعدالة. ترسيخا للوحدة الوطنية العراقية وحفاظا على وحدة وسيادة الأراضي العراقية وسلامتها الإقليمية.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي، في البداية، أن يهنئ جمهورية كوت ديفوار على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، وأن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعمنا. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا الكبير لوفد الصين على رئاسته البناءة والمثمرة للمجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

ويشكر وفد بلدي المملكة المتحدة على دعوتها إلى عقد هذه الجلسة من أجل إعادة تأكيد استعداد أعضاء مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب ودعم شعب العراق وحكومته. ونعتقد أن هذه الجهود ستدفع بالعراقيين قدما على طريق السلام والاستقرار والوحدة. كما أرحب بالمستشار الخاص كريم أسعد أحمد خان، الذي تم تعيينه في ١٣ تموز/يوليه، رئيسًا لفريق التحقيق لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من قبل تنظيم داعش، الذي أنشئ بموجب القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) من أجل جمع وحفظ وضمان تخزين الأدلة فيما يخص تلك الجماعة الإرهابية في العراق. وأشكره على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

ونعتقد أن القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، الذي اعتُمد بالإجماع في شهر أيلول/سبتمبر من العام الماضي، كان شاهدا على الدعم الكامل للمجتمع الدولي لمكافحة آفة الإرهاب المشتركة، التي تهدد العالم بأسره. وكان القرار، الذي طلب إنشاء فريق تحقيق لتقديم تنظيم داعش إلى العدالة، معلماً هاماً في ضمان مقاضاة تلك الجماعة الإرهابية عن جميع الفظائع التي ارتكبتها داخل وخارج العراق. ونحن مقتنعون بأن هؤلاء المجرمين مذنبون بنفس القدر لقيامهم أيضا بتدمير مواقع التراث الثقافي. ويعلق وفد بلدنا آمالا كبيرة على المستشار الخاص خان وفريقه.

ونرحب بالعمل التحضيري المكثف الذي قام به فريق التحقيق في فترة قصيرة، وندعم رؤيته للتحقيق وجمع الأدلة على الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش. وينبغي أن يشمل ذلك التعاون مع جميع المنظمات ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام والوكالات غير الحكومية. ومن المهم الحفاظ على الأدلة المستندية وفقا للمعايير الدولية. كما سنحتاج إلى أنشطة بحثية من المنظمات غير الحكومية والمدنية المعنية، بما في ذلك مجموعات الضحايا، باعتبارها جهات شريكة لنا، لضمان مصداقية فريق التحقيق وعملياته الفعالة.

ونشير إلى أهمية ضمان الحماية والدعم الكافيين لضحايا تنظيم داعش، لكي يتم الاستماع إلى أصواتهم وتصبح عاملاً حاسماً في أنشطة التحقيق والمحاكم التي ستنشأ مستقبلا. وفي هذا الصدد، نرحب بالعزم على إنشاء مجموعة متخصصة لحماية الضحايا والشهود، تكون مسؤولة عن تقديم المشورة والمساعدة لفريق التحقيق لضمان توفير أقصى قدر من الحماية للشهود والضحايا.

ونحيط علما بارتياح بتقديم السيد خان إحاطة إعلامية، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، في إطار اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، بشأن تنفيذ القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧). ووفقاً لولاية فريق التحقيق، يمكنه أن يتفاعل مع جميع هياكل الأمم المتحدة والهيئات الفرعية المرتبطة بقمع أنشطة تنظيم داعش والتحقيق في جرائمه. وفي هذا الصدد، نرحب بالدعم الذي أعرب عنه أعضاء لجنة القرار ١٢٦٧ لتقديم مساعدة شاملة لعمل فريق التحقيق تحت قيادة المستشار الخاص. وتعتقد كازاخستان اعتقادا راسخا بأن حل مشكلة الإرهاب الدولي المعقدة يستلزم قدرا أكبر من التنسيق ونهجا

شاملا ونظاميا وابتكاريا من جانب المجتمع الدولي بأسره، ممثلا في الدول الأعضاء والمنظمات الدولية.

إن كازاخستان، التي تؤمن إيمانا عميقا بكرامة الإنسان والعدالة والحرية، تنضم إلى الدول الأعضاء الأخرى في التمسك بالقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) والتنفيذ الكامل له، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونحن على يقين من أن القضاء على العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى الإرهاب سيحول دون عودة الفوضى والمعاناة والخسارة التي لا يمكن تعويضها للسكان المدنيين، وسيمنحهم أملا جديدا في مستقبل أفضل. وفي الختام، أود أن أؤكد للمجلس التزام كازاخستان بمكافحة الإرهاب الدولي، بما في ذلك تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧).

السيد ندونغ مبا (غينيا الإستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نشارك الوفود الأخرى الإعراب عن خالص التعازي في وفاة رجل دولة عظيم، على الصعيدين الوطني والدولي، رئيس الولايات المتحدة السابق جورج هوربرت ووكر بوش، ونعرب عن تعاطفنا مع عائلته ومع الشعب الأمريكي بعد وفاته.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تهانينا القلبية لكوت ديفوار على تولي رئاسة مجلس الأمن، ونتمنى لها كل النجاح، كما نشيد بالصين على رئاستها الممتازة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

ونود، أولا وقبل كل شيء، أن نعرب عن تهانينا الصادقة للأمانة العامة، والمستشار الخاص كريم أسعد أحمد خان وفريقه على جهودهما الكبيرة التي بذلاها منذ أن اتخذ المجلس القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الذي يطلب من الأمين العام تعيين فريق تحقيق لدعم جهود الحكومة العراقية لتحديد المسؤولية عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق. ومن دواعي بالغ سرور وفد بلدنا، تقديم السيد خان أول تقرير عن عمله بعد عملية معقدة وشاقة وعسيرة للغاية (انظر S/2018/1031)، بعد تعيينه في ١٣ تموز/يوليه.

إن تقرير فريق التحقيق، الذي نعتبره تمهيديًا بالنظر إلى البدء مؤخرا بأنشطة الفريق والعمل المعقد الذي يجب أن يقوم به، يوضح بشكل أساسي تفاصيل الرؤية الإستراتيجية للأنشطة التي سيضطلع بها فريق التحقيق كآلية مستقلة ومحايدة عملا بالقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧). ولا شك في التوقّعات الكبيرة والمتحمسة للتقارير المستقبليّة التي ستقدّم إلى المجلس بشأن جرائم تنظيم داعش، في ضوء التفاصيل الهائلة والمرعبة التي ظهرت حول الجرائم التي ارتكبها ذلك التنظيم. وخلال الفترة ما بين شهر حزيران/يونيه ٢٠١٤ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، التي احتل خلالها تنظيم داعش وسيطر على مناطق واسعة من العراق وأفلت خلالها من العقاب، وارتكب جميع أنواع الجرائم التي تنطوي على انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، وقانون حقوق الإنسان، والقانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي، والتي تشكل جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية. وتؤكد العديد من روايات الشهود ارتكاب تنظيم داعش خلال احتلاله، جرائم خطيرة ضد السكان المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرته. وتم اكتشاف أكثر من ٢٠٠ مقبرة جماعية تحمل رفات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال، مما يشكل خسائر فادحة في الأرواح، مع ما يصاحب ذلك من معاناة رهيبة مروعة.

وبالنظر إلى الحجم المدمر لتلك الجرائم، التي يجري اكتشافها وستكتشف في المستقبل، وبهدف تحديد المسؤولية بوضوح لضمان المساءلة السليمة للمسؤولين عن هذه الأفعال، من الضروري أن يزود المجتمع الدولي والأمم المتحدة فريق التحقيق بكل الدعم اللازم، بما في ذلك البنية التحتية الأساسية والتمويل والوسائل اللوجستية والموارد الأخرى، والأهم من ذلك، كما يقول السيد خان في تقريره، التضامن ودعم المجلس وأعضائه والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بالإجماع. وينبغي أن يشمل هذا الدعم الإرادة السياسية الواضحة حتى يتمكن الفريق من

الاضطلاع بعمله بنجاح، ويسلط الضوء في نهاية المطاف على الجرائم التي ارتكبت، بما في ذلك تحديد مرتكبيها.

وبفضل ذلك العمل، الذي ينبغي الاضطلاع به دوما مع مراعاة الحياد والاستقلالية، ومع تقديم دعم جماعي للعراق والتقيد بالمعايير والممارسات الدولية المثلى والتركيز على من يتحملون المسؤولية الأكبر عن ارتكاب الجرائم، وبالتعاون الوثيق مع الوكالات الدولية الأخرى ذات الاختصاص بتلك المسائل في المنطقة، سيتمكن المجتمع الدولي من معرفة حجم الجرائم ومرتكبيها ويضمن مساءلتهم، ليس ذلك فحسب، بل إن هذا العمل سيذكي حتما الوعي بضرورة وقف ومنع تكرار هذه الأعمال في حالات النزاعات المسلحة الأخرى.

في الختام، يتمنى وفد بلدنا قدرا كبيرا من الشجاعة والتصميم والنجاح للسيد خان وكامل فريقه في المهمة الصعبة والمعقدة التي أوكلتها إليهم الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، نؤكد لهم دعم حكومة جمهورية غينيا الاستوائية في أداء مهمتهم.

السيدة غاسري (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): نود أن نشارك الآخرين في تمني كل النجاح لكوت ديفوار خلال رئاستها لمجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر، ونهنئ الصين على رئاستها للمجلس في تشرين الثاني/نوفمبر.

وأود أيضا أن أكرر الإعراب عن التعازي التي تقدم بها الرئيس إيمانويل ماكرون للشعب الأمريكي في وفاة الرئيس الأسبق جورج هوربرت ووكر بوش.

ونود أن نهنئ السيد كريم خان، المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، على تعيينه وعلى التقرير المرحلي (انظر S/2018/1031). ونأمل أن نراه بانتظام أمام مجلس الأمن لتقديم تقارير عن التقدم المحرز في عمل فريق التحقيق.

لقد وقف المجتمع الدولي، بما في ذلك فرنسا، إلى جانب السلطات العراقية في مكافحة الإرهاب. كما نقف الآن معها في جهودها لإعادة الإعمار والمصالحة، التي من دونها لا يمكن إحلال سلام دائم في العراق. وتعهد الرئيس ماكرون، قبل بضعة أيام، بالتبرع للصندوق الذي أطلقته نادية مراد الحائزة على جائزة نوبل للسلام، والتي تجسد الأمل للشعب العراقي ولجميع ضحايا داعش بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو الديني أو نوع جنسهم. وستُخصص مساهمة فرنسا للصندوق لإعادة إعمار قضاء سنجار، وهو منطقة تضررت للغاية من انتهاكات تنظيم داعش، كما أشار إلى ذلك السيد خان في وقت سابق.

وعلاوة على ذلك، ستستضيف فرنسا في عام ٢٠١٩ مؤتمر المتابعة المقبل لخطة عمل باريس، دعما لضحايا العنف العرقي والديني في الشرق الأوسط. وتشمل الخطة عنصرا هاما لمكافحة الإفلات من العقاب في شكل مساعدة تقنية وتوفير تدريب للموظفين والاستدلال على الضحايا وتوفير الدعم النفسي لهم. وكذلك أُنشئ صندوق لضحايا العنف العرقي والديني. ونعتقد أن من شأن تفعيل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أن يسهم إسهاما كاملا في تحقيق هذا الهدف.

لقد وُضعت أسس متينة لفريق التحقيق على مدى الأشهر الثلاثة الماضية من أجل الوفاء بالولاية التي حددها مجلس الأمن في قراره ٢٣٧٩ (٢٠١٧) واختصاصات الفريق، تمشيا مع سياسات الأمم المتحدة وأفضل الممارسات. ونحيط علما، في ذلك الصدد، بتقرير الأمين العام (A/73/253) الذي يشير إلى اعتماد سياسة تنص على عدم قيام آليات المساءلة الدولية بتشاطر الأدلة لاستخدامها في سياق الإجراءات الجنائية التي يمكن أن تنتهي بفرض عقوبة الإعدام أو تنفيذها. ويبدو

أن هناك ثلاث نقاط أساسية لدعم المستشار الخاص وفريق التحقيق التابع له.

وتتمثل النقطة الأولى في أنه يجب أن تتوفر لفريق التحقيق الموارد التي يحتاجها، بدءا بالموارد المالية. وقد أعرب العديدون ممن أخذوا الكلمة قبلي عن ذلك. كما ندعو المستشار الخاص إلى كفالة أن يتم تعيين الموظفين بطريقة تكفل التنوع من حيث نوع الجنس واللغة والمدارس القانونية.

والعنصر الثاني هو التعاون – أولا مع العراق. ونرحب بالتزام الحكومة العراقية المنتخبة حديثا وبتشكيل لجنة توجيهية لتحديد شروط ذلك التعاون. ونلاحظ كذلك القلق الذي أعرب عنه فريق التحقيق فيما يتعلق بإشراك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في العراق، بما فيها المنظمات غير الحكومية والأقليات الدينية وممثلو الضحايا. كما إن التعاون مع آليات الأمم المتحدة مهم أيضا. ونرحب بصفة خاصة بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، المكلفة بولاية واسعة لحماية حقوق الإنسان ودعم سيادة القانون. وكذلك فإن تعاون لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، مهم جدا، كما ذكر ممثل كازاخستان في وقت سابق.

والعنصر الثالث والأخير هو تقديم الدعم للعدالة. ويجب على فريق التحقيق جمع وتخزين الأدلة التي يمكن استخدامها في إجراءات قضائية عادلة ومنصفة، أولاً في العراق. وندعم الجهود التي تبذلها السلطات العراقية من أجل تعزيز النظام القضائي ونظام الحوكمة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتاح لضحايا داعش إمكانية الوصول إلى العدالة في كل مكان. وهذا أمر يتعين على فريق التحقيق أن يرصده كذلك.

أخيرا، ستواصل فرنسا دعم المصالحة الوطنية ومكافحة الإفلات من العقاب، وهما أمران يرتبطان ارتباطا لا ينفصم. ويشكل فريق التحقيق أداة هامة مكملة للتدابير التي اتخذتها السلطات العراقية لضمان نظر المحاكم في جميع الجرائم الخطيرة المرتكبة في العراق، أيا كان الجناة والضحايا. لقد تمكن العراق من هزيمة داعش عسكريا ومن إجراء انتخابات برلمانية في ظروف جيدة ومن المضي قدما في تعيين سلطات جديدة. ومن المهم الآن العمل لتنفيذ حوكمة شاملة للجميع تقوم على سيادة القانون وتخدم مصالح جميع قطاعات المجتمع العراقي في تحقيق الاستقرار والازدهار، بدعم من المجتمع الدولي.

السيد ليفِتْسْكِي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أشارك الوفود الأخرى في تهنئتكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ويمكنكم التعويل على دعمنا. وأود أيضا أن أشكر الوفد الصيني على قيادته المقتدرة جدا لعمل هذه الهيئة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وأود أن أتقدم بخالص التعازي للشعب الأمريكي في وفاة الرئيس الأسبق جورج هوربرت ووكر بوش، الذي اضطلع بدور هام جدا في المساعدة في الانتقال السلمي والديمقراطي في بولندا وفي الجزء الذي ننتمي إليه من أوروبا بدءا من عام ١٩٨٩.

وأود أيضا أن أشكر السيد خان وفريقه على التقرير (انظر S/2018/1031) وعلى إحاطته الزاخرة بالمعلومات. وسيظل عمله، الذي يتمثل في جمع الأدلة وحفظها وتخزينها، ذا أهمية بالغة لتحقيق المساءلة وتوفير العدالة لضحايا الجرائم التي ارتكبها داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. كما أود أن أشيد بالسلطات العراقية على تعاونها مع فريق السيد خان.

وكما أصاب السيد خان في إشارته، فإن القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) ذو أهمية بالغة. فقد أقر مجلس الأمن، بموجب ذلك القرار وبأسلوب موحد، بأهمية المساءلة القضائية لصون السلم والأمن الدوليين. وفي ذلك السياق، وتسجيلا للموقف، أود

أن أشدد على أنه لا يمكننا أن نتفق مع الرأي الذي أعرب عنه أحد الوفود في هذه القاعة بأن الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، غير قانونية. فلا يوجد أي أساس للتشكيك في مشروعية تلك الهيئة، التي أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة ٧١/٢٤٨. كما إن ذلك الادعاء يتعارض مع روح القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، بشأن أهمية المساءلة.

وترحب بولندا ببدء أنشطة فريق التحقيق التحضيرية وبوضع الرؤية الاستراتيجية والمبادئ التوجيهية لأنشطة الفريق، فضلا عن تنفيذ التدابير المالية واللوجستية والإدارية اللازمة لتيسير الشروع في أعماله الفنية.

ونتطلع إلى أن يحقق الفريق كامل قدراته التشغيلية. ونشجع جميع وكالات الأمم المتحدة على أن تتعاون بشكل وثيق مع الفريق وتزوده بكل ما يلزم من مساعدة للاضطلاع بولايته. وكما شدد السيد خان على ذلك في كلمته، فإنه وفريقه بحاجة إلى التضامن والدعم. وأود أن أؤكد له بولندا كامل تضامن بولندا ودعمها على ما يقوم به من عمل هام جدا.

ونؤمن إيمانا قويا أنه من الأهمية بمكان، لتعزيز المصالحة الوطنية واستعادة الاستقرار في العراق، تحقيق العدالة لضحايا الفظائع التي ارتكبتها الجماعات الإرهابية عن طريق مساءلة مرتكبي تلك الجرائم. وسيتطلب تحقيق هذا الهدف، في جملة أمور، إجراء تحقيقات مستفيضة، وجمع وتحليل المواد الإثباتية. وينبغي أن تتم وفقا لأعلى المعايير الدولية، وبالتعاون والاتصال الوثيقين مع السلطات العراقية بغية ضمان قابلية استخدام هذه الأدلة والمواد ومقبوليتها أمام المحاكم الوطنية والسلطات الوطنية للتحقيق والادعاء على أوسع نطاق ممكن.

ونرحب بالخطة المتعلقة بإدراج موظفين عراقيين في الفريق، سيعملون على قدم المساواة مع الموظفين الدوليين. ونحن مقتنعون بأن مشاركتهم لن تؤدي إلى زيادة فعالية عمل الفريق وقدرته على الوفاء بولايته فحسب، بل ستعزز أيضا دعم السكان العراقيين لأنشطته. ونأمل أن تساعد الفريق أيضا على زيادة إمكانية استخدام مواده الإثباتية في الدعاوى الجنائية الداخلية المتسمة بالمصداقية والنزاهة والاستقلالية التي تجريها المحاكم المحلية المختصة في العراق وفي دول ثالثة، فضلا عن تعزيز عمليات المساءلة القائمة، وبدء إجراءات جديدة عادلة والإسهام في المصالحة وتحقيق الاستقرار. ونقدر كثيرا الإقرار بالحاجة إلى كفالة التنوع الجغرافي والتوازن الجنساني والإثني والديني في تعيين الأعضاء العراقيين في فريق التحقيق، مما سيجسد تنوع السكان العراقيين ويزيد قدرات الفريق على جمع الأدلة في مختلف المجتمعات المحلية المتضررة بأفعال تنظيم داعش.

وينبغي إيلاء الأولوية القصوى لوفير الحماية والدعم للضحايا. ولذلك، فإننا نثني على اعتزام إنشاء وحدة لحماية الضحايا والشهود بهدف تيسير تقديم الدعم المناسب.

وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوفير المساءلة عن الجرائم التي ترتكبها الجماعات الإرهابية، فإننا نشجع السلطات العراقية وفريق التحقيق على إيلاء اهتمام خاص للعنف الجنسي والجرائم القائمة على نوع الجنس في محاكمة مقاتلي تنظيم داعش، على نحو ما أبرزته بالفعل الوفود الأخرى. وينبغي التركيز أيضا بوجه خاص على التحقيق في جميع الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، نرى أنه لا بد من تجنب تجريم النساء والأطفال من أسر داعش ومن الذين ليست لهم أي صلة بالتنظيم.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم بولندا لفريق التحقيق، وأن أدعو إلى التعاون مع المستشار الخاص والفريق في الوفاء بولايته الهامة. وأود أن أشدد على أهمية الوفاء بها وفقا لأفضل

الممارسات والسياسات في الأمم المتحدة، بما في ذلك بشأن تقاسم الأدلة لاستخدامها في إجراءات جنائية يمكن بموجبها فرض عقوبة الإعدام أو تنفيذها، فضلا عن القانون الدولي ذي الصلة، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقواعد والمعايير، لا سيما تلك المتصلة بالمحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة. وأود أخيرا مرة أخرى الإشادة بالتزام المستشار الخاص بتحقيق كامل القدرات التشغيلية لفريق التحقيق وضمان الامتثال الكامل لولاية الفريق، وفقا للقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، متمنيا له وللفريق كل التوفيق في أداء مهامها الهامة.

السيد أورينيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أيضا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، ووفدكم على توليكما الرئاسة، وأن أؤكد لكم، سيدي، دعمنا الكامل خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الصين على إدارتها الممتازة للرئاسة في تشرين الثاني/نوفمبر.

وأود أن أشكر المستشار الخاص خان على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. ومما لا شك فيه أن بصدد القيام بمجموعة من المهام البالغة الصعوبة، ولكنه يمكن أن يعول بالتأكيد في مسعاه على دعم السويد الكامل والمتواصل.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ نادية مراد على نيلها جائزة نوبل للسلام لما بذلته من جهود لإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع. وهذا اعتراف هام باسم جميع ضحايا تنظيم داعش، يعطي زخما للجهود الرامية إلى محاسبة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم.

لقد ثبت أن تعزيز المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في النزاعات المدرجة في جدول أعمال المجلس أمر في غاية الصعوبة. وبالتالي، فإن التأييد الإجماعي لقرار إنشاء فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إنجاز كبير يكتسي أهمية خاصة. ونحن الآن بحاجة إلى البقاء متحدين في تقديم الدعم الفعال لتنفيذ هذه الولاية المهمة.

وفي هذا الصدد، نرحب بالرؤية الاستراتيجية والأولويات التي حددها المستشار الخاص اليوم، لا سيما النهج القائم على خدمة الضحايا، الذي يضع في صميمه أشد الفئات تأثرا بالجرائم. والأمثلة العديدة في تقارير الأمين العام والممثل الخاص للأمين العام باتت تذكرنا مرارا وتكرارا بالسبب الذي يجعل هذا النهج القائم على الضحايا نهجا بالغ الأهمية. وفي هذا السياق، نؤكد أيضا أن الأطفال ذوي الارتباط المتصور أو الفعلي بتنظيم داعش هم - أولا وقبل كل شيء - ضحايا ويجب التعامل معهم على هذا الأساس. والدعم الجماعي للآلية من جانب المتضررين وثقتهم فيها سيكونان حاسمين. وبالتالي، من المهم إنشاء وحدة متخصصة لحماية الضحايا والشهود.

ومن الأهمية بمكان كفالة تزويد الفريق بما يكفي من الخبرة والموارد اللازمة. ويجب أن يكون بمقدور الفريق جمع الأدلة على الجرائم التي ارتكبت ضد الرجال والنساء والأطفال، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. ويسرنا أن الفريق يتطلع إلى التعاون الوثيق مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع وفريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع.

فالبيئة التشغيلية والأمنية في العراق بيئة بالغة التعقيد. ونتفق مع السيد خان في استنتاجه بأن الحلول للوجستية والتشغيلية المبتكرة ستكون ضرورية. والدعم والتأييد القوي من جانب العراق سيكونان حاسمين لنجاح عمل الفريق. وقد كان الاجتماع الذي عقده مؤخرا السيد خان مع رئيس الوزراء عبد المهدي خطوة إيجابية في هذا الصدد. ونرحب بالتفاعل والتنسيق المنتظمين بين فريق السيد خان واللجنة التوجيهية التي عينتها الحكومة العراقية. وباعتبار الفريق مؤسسة مستقلة ومحايدة، يمكنه أن يضطلع أيضا

بدور رئيسي في دعم الحكومة العراقية في مجال بناء القدرات في القطاع القانوني. والتعاون بين الفريق والحكومة العراقية يمكن أن يكون متعاضدا.

ونرحب باعتزام الفريق تحقيق التنوع الجغرافي، فضلا عن التوازن الجنساني والإثني والديني، فيما بين أعضائه العراقيين. وقيام الفريق إقامة علاقات قائمة على الثقة مع جماعات الأقليات الدينية والعرقية، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المعنية الوطنية سيكون أمرا أساسيا. ودعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومنظومة الأمم المتحدة قاطبة هام أيضا.

والمساءلة عن جميع الجرائم الفظيعة التي ارتكبت في العراق أمرا بالغ الأهمية. والسعي إلى تحقيق المساءلة سيسهم في المصالحة والسلام على المدى الطويل. وفي هذا الصدد، يجب تعزيز سيادة القانون والنظام القانوني العراقي، سواء في الأجل الطويل أو فيما يتعلق بالإجراءات القانونية ضد المشتبه في أنهم أعضاء في تنظيم داعش المتابعين قضائيا أمام المحاكم العراقية حاليا. ونشجع السلطات العراقية على وضع تشريعات وطنية تكفل محاكمة مرتكبي الجرائم الدولية في العراق، بما يتفق تماما مع مبادئ سيادة القانون ومراعاة الأصول القانونية.

وسيكون دعم الأمم المتحدة بالغ الأهمية في هذا الصدد، وما زلنا نعارض بشدة عقوبة الإعدام. ووفقا لسياسات الأمم المتحدة وأفضل الممارسات، فلن تستخدم الأدلة التي يجمعها فريق التحقيق في محاكمات قد تؤدي إلى عقوبة الإعدام. ويجب متابعة هذه المسألة عن كثب.

لقد كانت السويد من بين أوائل البلدان التي قامت بمقاضاة المشتبه في ارتكابهم جرائم الحرب المزعومة في العراق، وكذلك في سورية. ونحن نتطلع إلى دعم الفريق من أجل ولاية قضائية عالمية، بما في ذلك تبادل المعلومات والدعم المحتمل لمحاكمة جرائم داعش في ولايات قضائية وطنية أخرى عن طريق المساعدة القانونية المتبادلة.

وفي الختام، فإن تعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش هو مسألة ملحة. وهو يتطلب الشجاعة السياسية، فضلا عن استمرار الدعم الدولي الموحد. وبوسع العراق التعويل على السويد كشريك ملتزم في المضي قدما.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن الصين تهنئ كوت ديفوار على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وسوف نقدم لكم، سيدي الرئيس، كامل دعمنا. ونقدر الدعم من جميع الأطراف المعنية خلال رئاسة الصين لمجلس الأمن.

تقدم الصين تعازيها بوفاة الرئيس السابق للولايات المتحدة جورج هوربرت ووكر بوش وتعرب عن مواساتها لأسرته.

يمر العراق حاليا بمرحلة حاسمة من السلام والاستقرار والتعمير على الصعيد الوطني. إن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لتحقيق الاسلام والأمن الدائمين في اليمن. وتأمل الصين من حكومة العراق إحراز مزيد من التقدم في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة والتعجيل بعملية إعادة الإعمار.

إن الأنشطة التي اضطلع بها الإرهابيون في العراق قد حصدت أرواحا على نطاق واسع في صفوف المدنيين، وشكلت تهديدا خطيرا للسلام والأمن في العراق والسلم والأمن الإقليميين والدوليين. تثني الصين على حكومة العراق وشعبه على جهودهما التي لا تكل من أجل مكافحة الإرهاب، وتؤيد جهود العراق الرامية إلى تقديم الإرهابيين إلى العدالة، وفقا للقوانين المحلية ذات الصلة.

وتحيط الصين علما بالتقرير الأول لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (انظر S/2018/1031)،

وتثني على عمل الفريق. تؤيد الصين فريق التحقيق في جهوده الرامية إلى حماية ضحايا الإرهاب والتعاون مع الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والآليات الأخرى، من أجل تجنب الازدواجية في المهام. ويحدونا الأمل في أن يتصرف فريق التحقيق بما يتسق مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وبامتثال صارم للقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) والاختصاصات في الوفاء بولايته. كما نأمل أن يضع فريق التحقيق، بالتشاور مع حكومة العراق وجميع الأطراف ذات الصلة، استراتيجية تنفيذ مفصلة وينتهي من نشره الأولي في وقت مبكر، مع إعطاء الأولوية لجمع وتحليل الأدلة القائمة وإجراء التحقيقات الميدانية المستهدفة.

وكما تمت الإشارة إليه في التقرير، فإن قدرة فريق التحقيق على التصدي للتحديات بفعالية ستتوقف على مدى قدرته على الحفاظ على ثقة الشعب العراقي وتأييده. وينبغي لفريق التحقيق أن يحترم احتراما كاملا سيادة العراق وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة في إقليمه، مما يساعده على القيام بدور إيجابي في تعزيز قدرات الحكومة العراقية على محاسبة الجماعات الإرهابية على جرائمها.

ولا تزال حالة الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب خطيرة إذ تستخدم القوى الإرهابية مختلف الوسائل للقيام بالأنشطة الإرهابية ونشر الأفكار المتطرفة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز تعاونه، ويوحد معاييره ويتخذ تدابير ملموسة، ويكافح بحزم جميع الجماعات الإرهابية التي حددها مجلس الأمن. وتقف الصين على أهبة الاستعداد لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي من أجل إحراز مزيد من التقدم في التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أعرب عن أحر تمنياتنا بالنجاح لكم، سيدي الرئيس، ولفريقكم، إذ تتولون رئاسة مجلس الأمن. وبإمكانكم أن تعولوا على دعمنا الكامل.

كما نشكر وفد الصين على توليه الرئاسة في الشهر الماضي بأقصى قدر من النزاهة والكفاءة المهنية.

وكما قال وزير خارجية بيرو في بيان رسمي، فإننا نقدم تعازينا بوفاة الرئيس الأسبق للولايات المتحدة جورج هوربرت ووكر بوش.

إننا نقدر عقد هذه الجلسة والإحاطة الإعلامية الهامة التي أدلى بها السيد كريم خان. ونرحب بتعيينه، ونعرب عن دعمنا لرؤية إدارته وأولوياتها وإجراءاتها الأولية.

إن بيرو، وهي من بين مقدمي القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، الذي أنشأ المجلس بموجبه فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ترى من الضروري دعم العراق في جهوده بغية ضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء والإسهام في المصالحة في ذلك البلد.

ونشدد على أهمية الاعتراف بفريق التحقيق بوصفه جهة محايدة ومستقلة، وأن عمله يسترشد بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان.

نشدد أيضا على الحاجة إلى إتاحة الموارد لفريق التحقيق، اللازمة، في جملة جوانب متصلة بالولاية المسندة إليه، للهياكل الأساسية المادية والتكنولوجية الضرورية للحفاظ على الأدلة التي ما برح يجمعها. وفي هذا الصدد، نؤكد اعتزام المستشار الخاص إنشاء وحدة لحماية الضحايا والشهود، الأمر الذي نعتبره أساسيا للوفاء بولايته.

ونرى أن من الأهمية بمكان أن يحافظ فريق التحقيق والسلطات العراقية والمجتمع المدني على التعاون السلس، وفقا للاختصاصات التي أقرها المجلس ومع اتفاق بشأن المقر في نهاية المطاف، وأن يستمروا في تلقي المساعدة من مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية. علاوة على ذلك، نرى أنه من الضروري أن يكون عمل فريق التحقيق متسقا مع مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجنة المنشأة عملا بالقرارين

١٢٦٧ (١٩٩٩)، ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، وكذلك مع لجنة مكافحة الإرهاب. ونسلط الضوء على الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، التي يسرت نشر فريق التحقيق في بغداد في تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

ويجب أن نتذكر أنه على الرغم من التقدم الواضح في مكافحة داعش، لا يزال الخطر الذي يمثله كامنا في الطرائق الجديدة. إن عمل فريق التحقيق في تعزيز سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب أمر أساسي لمواجهة هذا التهديد بمزيد من الفعالية. وفي هذا الصدد، بالإضافة إلى تسليط الضوء على التقدم المحرز في المرحلة الحالية من جمع الأدلة، نلاحظ رغبة المجلس في تعزيز التعاون اللازم حتى يتسنى للسلطات المختصة في البلدان الأخرى والهيئات التي تتجاوز صلاحياتها حدود الولاية الوطنية الوصول إليها من أجل ضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء.

السيد غيربو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشارك الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن في تهنئة كوت ديفوار على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر، ونحن نؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعم إثيوبيا وتعاونها. كما نهنئ الصين على انتهاء أعمالها بنجاح خلال رئاستها للمجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

ونعرب عن خالص تعازينا للولايات المتحدة الأمريكية بوفاة الرئيس السابق جورج هوربرت ووكر بوش.

إننا نشكر المستشار الخاص خان على إحاطته الإعلامية الأولى بشأن محاسبة داعش في العراق.

وتحت رئاسة إثيوبيا اُتخذ ذلك القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) بهدف ضمان مساءلة الأفراد المنتمين لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على الجرائم التي ارتكبوها في العراق، بما في ذلك الحالات التي قد تشكل جرائم ضد الإنسانية. وكان اتخاذ ذلك القرار استجابة مناسبة للطلب الذي تقدمت به الحكومة العراقية للحصول على مساعدة المجتمع الدولي لضمان مساءلة أعضاء تنظيم داعش على الجرائم التي ارتكبوها.

وقد ارتكب تنظيم داعش جرائم خطيرة للغاية قد ترقى إلى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية بسبب ارتكابه لجرائم القتل والاختطاف وأخذ الرهائن والتفجيرات الانتحارية وتدمير التراث الثقافي. ولن ننسى أبدا فقدان مواطنينا الإثيوبيين الذين ذُبحوا بلا رحمة على أيدي تنظيم داعش في ليبيا. ولذلك السبب أيدنا اتخاذ القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) الذي يرمي إلى مساءلة أعضاء التنظيم عن الجرائم المرتكبة في العراق.

ونؤيد في ذلك الصدد، إنشاء فريق التحقيقات برئاسة مستشار خاص لدعم الجهود العراقية بواسطة جمع الأدلة على الأفعال التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ارتكبها التنظيم. وبالتالي، نعتقد أنه ينبغي القيام بذلك في إطار الاحترام الكامل لسيادة العراق وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة في إقليمه.

ونلاحظ أن فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قد بدأ أعماله رسميا وقدّم تقريره الأول (انظر S/2018/1031) على أساس القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧). ونلاحظ أيضا أن المستشار الخاص قد أحاط لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩)، ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات. وعلاوة على ذلك، نشير إلى زيارته إلى العراق وسلسلة تواصله مع كبار المسؤولين في الأجهزة الحكومية التنفيذية والتشريعية والقضائية على مختلف المستويات، وكذلك مع الناجين وجماعات المجتمع المدني وأعضاء مختلف الطوائف.

ونظرا لخطورة الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش وحجم التحديات التي يواجهها البلد، سيكون العراق بحاجة إلى الدعم التقني المناسب وبناء القدرات. ومن الضروري أن تقدم الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية، المساعدة القانونية المناسبة إلى حكومة العراق وبناء قدراته بهدف تعزيز محاكمه ونظامه القضائي. وأود أن أختتم بالإعراب عن دعمنا الكامل للجهود الرامية إلى كفالة مساءلة أفراد تنظيم داعش على جميع الجرائم التي ارتكبوها في العراق وغيره في أجزاء أخرى من العالم.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): بداية، أود أن أشاطر الوفود الأخرى التي تكلمت قبلي، تهنئتكم، السيد الرئيس، وجميع أعضاء وفد كوت ديفوار على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أثني على وفد الصين لكفاءته في توجيه أعمال المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونعرب عن امتناننا للتقرير الذي قدّمه المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (S/2018/1031) السيد كريم أسعد أحمد خان، ونعرب له عن دعمنا الكامل في تنفيذ ولايته.

ويود وفد بلدي أن يشدد على أهمية التقرير الذي قدمه المستشار الخاص عن التقدم المحرز في تنسيق وإنشاء فريق التحقيق لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب تنظيم داعش/الدولة الإسلامية في العراق والشام بغية الوفاء بولايته المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧). وندعو إلى مواصلة العمل مع جميع المؤسسات التي تشكّل منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الاستمرار في تعزيز الروابط والعلاقات الطيبة مع حكومة العراق وشعبه.

واليوم فإن لدى العراق حكومة جديدة منتخبة ديمقراطيا، ويجب عليها الآن أن تواجه التحديات المرتبطة بالانتقال من حالة ما بعد انتهاء النزاع، والتي تشمل إعادة بناء البلد بأسره عمليا، من الناحية العملية، وضمان تحقيق المصالحة والمساءلة القضائية على وجه الخصوص. ومع ذلك، لا يزال العراق يواجه التهديدات التي يسببها تنظيم داعش الذي ما زال قادرا – بالرغم من دحر تلك المنظمة الإرهابية في أجزاء كبيرة من البلد – على شن الهجمات غير المتكافئة على السكان المدنيين والبنية التحتية المدنية، علاوة على شن الهجمات على القوات المسؤولة عن إنفاذ القانون والنظام. وقد أثبتت ذلك الهجمات التي أبلغت عنها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ضد السكان في بغداد ونينوى وكركوك وأماكن أخرى.

وعلاوة على ذلك، فإن اكتشاف ما يزيد على ٢٠٠ مقبرة جماعية ربما تحوي رفات ما يربو على ١٢ ٠٠٠ من ضحايا داعش – معظمهم من النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد القوات العراقية – يؤكد مدى وحشية تلك المنظمة الإرهابية وإجرامها، فضلا عن تأكيد الحاجة الملحّة إلى تحديد مرتكبي تلك الجرائم حتى تتسنى مساءلتهم عن أفعالهم تلك. وندعو في ذلك الصدد فريق التحقيق، مع مراعاة خطورة الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش بحق الإنسانية، إلى التعاون مع حكومة العراق ومساعدتها في الحفاظ على سلامة تلك المقابر الجماعية بهدف جمع أكبر قدر ممكن من الأدلة والحفاظ عليها لأجل المساعدة على إجراء التحقيقات والإجراءات القضائية ذات الصلة التي تضمن عدم إفلات تلك الانتهاكات من العقاب، فضلا عن معرفة الضحايا وإعادة رفاتهم إلى أسرهم.

تحقيقا لتلك الغاية، فإن من الضروري أن يعزز فريق التحقيق بناء قدراته لكي يتسنى له إنشاء قواعد بيانات وراثية تمكّن من حفر الرفات والتعرف على جثث الضحايا، ما يؤدي بدوره إلى تعزيز جهوده في مجال التحقيق. ويجب الامتثال لأعلى المعايير الدولية عند وضع وتنفيذ التدابير المتعلقة بإدارة كل الأدلة

التي جمعت والإشراف عليها، فضلا عن توفير الحماية والمساعدة للضحايا والشهود.

ومن الضروري أيضا أن يعمل فريق التحقيق على إقامة أوجه التآزر والتعاون الوثيق مع مختلف المكاتب والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، فضلا عن التعاون مع الهيئات الفرعية للمجلس، من قبيل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩)، ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، ولجنة مكافحة الإرهاب.

ونكرر التشديد على أهمية تنفيذ عمل فريق التحقيق في الوفاء بولايته مع مراعاة سيادة العراق واحترامه، وأن يحافظ الفريق على حياده واستقلاليته ومصداقيته حتى تتقيد التحقيقات المسنودة بالأدلة التي يجريها الفريق بأعلى معايير العدالة.

وأخيرا، من المهم أن نأخذ في الاعتبار أن سياسات تغيير النظام والتدخل في الشؤون الداخلية للدول قد كانتا من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى حالات الفراغ الحكومي وأسهمت في إضعاف القوات المسؤولة عن عن إنفاذ القانون والنظام، وبذلك ساعدت على تصاعد الإرهاب والتطرف في المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية ممثلا لكوت ديفوار.

وأود أن أعرب عن تعازيّ الشخصية، وتعازي السيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار – الذي سيكون موجودا هنا في هذه القاعة غدا للمشاركة في المناقشة الرفيعة المستوى – باسم حكومة كوت ديفوار وشعبها، لوفاة جورج هيربرت ووكر بوش، الرئيس الحادي والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية، الذي كان أحد أبرز الأعضاء في مجلس الأمن.

ويعرب وفد بلدي بالامتنان للسيد كريم أسعد أحمد خان على عرض تقريره (انظر S/2018/1031). ويقدم التقرير معلومات عن الترتيبات التي يعتزم فريق التحقيق وضعها لأجل التنفيذ الفعال للقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) المتخذ في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وبما أن هذا هو أول تقرير يقدمه السيد خان إلى المجلس، فإن كوت ديفوار تود أن تغتنم هذه الفرصة لتعرب له عن خالص التهنئة على تعيينه في هذا المنصب ولأن تتمنى له كل النجاح في أداء المهام التي أسندها إليه الأمين العام.

إن اكتشاف ٢٠٢ من المقابر الجماعية مؤخراً والتي تضمّ رفات أكثر من ١٢ ٠٠٠ شخص في المحافظات الشمالية والغربية من العراق، التي كانت سابقاً تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، يشهد على قسوة تلك الجماعة الإرهابية ويتطلب من المجلس النظر في الحاجة الملحة إلى تفعيل فريق التحقيق. وتحقيقاً لهذه الغاية، يدعو بلدي جميع الدول الأعضاء إلى إبداء تضامن ثابت مع الفريق حتى يتمكن من الاضطلاع بمهمته على نحو فعال.

على الرغم من النكسات العسكرية الأخيرة التي مُني بها تنظيم داعش في العراق، فهو لا يزال يشكل تهديداً خطيراً لاستقرار البلد وللسلم والأمن الدوليين، إذ لديه أكثر من ٣٠ ٠٠٠ من المقاتلين الإرهابيين الأجانب من حوالي ١٠٠ بلد، وطريقة جديدة في العمل من خلال تنويع موارده المالية واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتلاعب بالقبائل المحلية. ومن ثم تبرز الحاجة الماسة إلى تعبئة جميع الجهود الرامية إلى وضع حد لأنشطة هذه الجماعة الإرهابية في أقرب وقت ممكن، لا سيما من خلال تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتود كوت ديفوار أن تثني على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتعزيز وسائل مكافحة الإرهاب، وهو الذي يقوض الجهود الإنمائية للعديد من الدول ويؤثر على حياة الآلاف من الأشخاص. وفي هذا الصدد، يرحّب وفد

بلدي بالإصلاحات المضطلع بها لإعادة هيكلة وتحسين هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ولا سيما من خلال إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب، واتخاذ القرار ٢٣٥٤ (٢٠١٧)، بشأن الوثيقة المعنونة ''الإطار الدولي الشامل لمكافحة الخطاب الإرهابي'' (S/2017/375)، جنباً إلى جنب مع المبادئ التوجيهية والممارسات الجيدة للتصدي بفعالية للوسائل التي يستخدمها تنظيما داعش والقاعدة لنشر الإرهاب في جميع أنحاء العالم. ويود وفد بلدي الإشارة إلى مسؤولية المجلس في هذا الصدد والحاجة إلى التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة داعش والجماعات المرتبطة به. إن كوت ديفوار مصممة، من جانبها، على العمل مع جميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف للقضاء على تلك الآفة.

وفي الختام، تود كوت ديفوار أن تُشيد مرة أخرى بشجاعة قوات الأمن والدفاع العراقية، التي هزمت تنظيم داعش في عام ٢٠١٧، وأن تهنّئ السلطات العراقية على النجاح في إجراء الانتخابات البرلمانية في ١٢ أيار/مايو، والتي أسفرت عن تعيين السيد برهام صالح والسيد عادل عبد المهدي في منصبي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، على التوالي. ويرى بلدي أن تلك الإجراءات ستمكّن العراق من استعادة السلام والاستقرار الدائمين من أجل الإسهام في نشر السلام في المنطقة وتحسين الاستفادة من ثروته الهائلة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل العراق.

السيد بحر العلوم (العراق): في البدء نودّ أن نهنئ جمهورية كوت ديفوار على تولّيها رئاسة المجلس لهذا الشهر، مع تمنياتنا لكم، سيدي الرئيس، بالتوفيق. ونغتنم الفرصة لنقدّم وافر الشكر إلى جمهورية الصين الشعبية على إدارتها الحكيمة لرئاسة المجلس في الشهر المنصرم.

وبمناسبة وفاة الرئيس الأمريكي الأسبق، الراحل جورج بوش الأب، نتقدّم بوافر التعازي وأصدق المواساة إلى وفد الولايات المتحدة الأمريكية في نيويورك وإلى حكومة وشعب الولايات المتحدة.

ونقدّم شكرنا للسيد كريم خان، المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، على إحاطته القيمة. ونثني على التزامه الشخصي بأداء مهام عمله باهتمام وعزم وفي ظروف صعبة، وعلى الجهود الحثيثة التي يقوم بها للاضطلاع بمهامه وفق قرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، وقواعد الاختصاص ووفقاً لأعلى المعايير الدولية.

ونرحّب بالتقرير الأول (انظر S/2018/1031) للمستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق حول جمع الأدلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش الإرهابي وحفظها وتخزينها لتحقيق المساءلة والعدالة. إن رغبة المجتمع الدولي والتزاماً منه بتقديم المساعدة إلى جمهورية العراق في مرحلة ما بعد داعش، وبعد الانتصارات التي حققها على هذا التنظيم الإرهابي، قد تجسّدت في توحيد الجهود الدولية لتقديم مشروع قرار دولي يدين ويوثّق الأدلة لجرائم داعش المرتكبة في العراق. ولا بدّ، في هذا المجال، من أن نثني على جهود المملكة المتحدة والدول الأخرى الداعمة له وبالتعاون مع الحكومة العراقية في رعاية مشروع هذا القرار. إذ أثمرت تلك الجهود عن إصدار القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، والمتضمن جمع الأدلة عن الأفعال كافّة التي ارتكبها تنظيم داعش الإرهابي في العراق، والتي ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب.

كما أشار القرار في الفقرة الثانية من المنطوق إلى تشكيل فريق تحقيق دولي برئاسة مستشار خاص للأمين العام للأمم المتحدة، يضطلع بمهام جمع الأدلة حول جرائم تنظيم داعش الإرهابي وحفظها وتخزينها وتقديمها إلى المحاكم الوطنية العراقية،

انسجاماً مع مضمون القرار الذي يؤكد على الاحترام الكامل لسيادة العراق وولايته القانونية والقضائية. ويحدو بلدي أمل كبير في عمل الفريق وتحقيق النتائج المرجوة. ونؤكّد على أن حكومة بلدي قد اتخذت الإجراءات والتدابير اللازمة وبالسرعة الممكنة لتشكيل وإنشاء فريق التحقيق الدولي.

وندعو المجتمع الدولي والدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى ضرورة توحيد الجهود لمواجهة ظاهرة الإرهاب الدولي التي تهدد السلم والأمن الدوليين والحدّ من انتشارها، تأكيداً على ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة حول ضرورة التعاون الدولي للحدّ من الأفعال التي تهدد السلم والأمن الدوليين. إن آلية عمل الفريق الدولي، بموجب القرار وقواعد الاختصاص، تركّز على الاحترام الكامل للولاية القضائية العراقية، وقد أوضح القرار عدداً من الآليات لتحقيق أهدافه، منها:

أولاً، يتولى الفريق جمع الأدلة حول جرائم تنظيم داعش الإرهابي في العراق وحفظها وتخزينها لتقديمها إلى المحاكم الوطنية العراقية، وضمان استخدام هذه الأدلة على أوسع نطاق والقيام باستكمال التحقيقات التي تقوم بها السلطات العراقية المختصة حول جرائم داعش، كون أن تلك الأدلة يتعين استخدامها في إطار إجراءات جنائية عادلة ومستقلة تجريها المحاكم العراقية المختصة، وإن السلطات العراقية المعنية تشكّل المتلقي المقصود الرئيسي لتلك الأدلّة وفقاً لقواعد الاختصاص، وإن أي استخدامات أخرى لتلك الأدلة يكون بالاتفاق مع الحكومة العراقية على أساس كل حالة على حدة.

في هذا المجال، وفيما تم الإشارة إليه بشأن عقوبة بالإعدام، ترى حكومة بلدي أنّ من المبكر جداً الحديث عن هذا الموضوع، لا سيما وأنّ ولاية القرار والمشروع تتضمّن عملاً طويلاً جداً وشاقّاً في هذا المضمار، وهنا نؤكّد أن العراق يمارس حقّه السيادي استناداً إلى المادة السادسة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

ونكرر ما ذكرناه في كلمتنا في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر لهذا العام أمام مجلسكم الموقر بشأن إجراءات المحاكمة في الجرائم الإرهابية (انظر S/PV.8396). إنها تتم وفقا لسياقات قانونية طويلة، ويؤخذ بعين الاعتبار حق المتهم في الدفاع والطعن في جميع مراحل المحاكمة.

ثانيا، تضمن القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) إمكانية استعانة الدول الأعضاء التي ارتكب تنظيم داعش الإرهابي على إقليمها أعمالا قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، من خلال الطلب إلى فريق جمع الأدلة عن تلك الأعمال، شرط موافقة مجلس الأمن وإمكانية وضع اختصاصات منفصلة فيما يتعلق بعمل الفريق في تلك الدولة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة.

ثالثا، يؤكد القرار على أن يكفل فريق التحقيق الدولي استفادة الخبراء العراقيين من خبراته، وأن يضمن تقاسم هذه الخبرات مع الحكومة العراقية وتقديم المساعدة لها.

رابعا، تؤكد حكومة بلادي على حيادية واستقلالية فريق التحقيق الدولي وفقا للقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) والاختصاصات التي تمثل الإطار العام لعمل الفريق، وطبقا لقواعد القانون الدولي ذات الصلة وأفضل ممارسات الأمم المتحدة بهذا الشأن.

خامسا، لضمان التعامل الأمثل مع مخرجات القرار ونتائجه من قبل حكومة العراق، نؤكد على ضرورة قيام الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية بلمساعدة القانونية المناسبة، وبناء القدرات من أجل تعزيز محاكمها ونظامها القضائي، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧).

سادسا، يدعو العراق إلى أن تقوم الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية بتقديم الدعم الكامل للفريق، بما في ذلك الدعم المالي والخدمات والمعدات لضمان عمل الفريق. ولا يسعنا في هذا الصدد إلا أن نثمن المساهمات التي قامت

بها كل من المملكة المتحدة ومملكة هولندا ودولة قطر لتمويل الصندوق الائتماني للفريق، وما أعلنه الوفد الأمريكي اليوم بهذا الصدد. ونهيب بالدول الأعضاء تقديم الدعم للفريق ليتمكن من القيام بالولاية المناطة به لتحقيق لغرض السامي الذي أنشئ من أجله.

ختاما، نتطلع إلى أن يعمل فريق التحقيق الدولي وفق الآليات المبينة في القرار والاختصاصات، مع الاحترام الكامل لسيادة العراق ونظامه القضائي. وندعو مجددا الدول الأعضاء إلى الاستجابة السريعة للمتطلبات المالية التي أشار إليها رئيس فريق التحقيق الدولي في تقريره المقدم للجنة الخامسة الموقرة ليتمكن من أداء الولاية المناطة به خلال الفترة المحددة بموجب القرار. مع تمنياتنا له ولأعضاء فريقه بكامل التوفيق والنجاح.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.